الأمم المتحدة

A/C.3/52/SR.22

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr: General

2 March 1998
Arabic
Original: Spanish

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة في المقر، بنيويورك

يوم الجمعة، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بوزاكا . . . . . (إيطاليا)

ثم: السيد نام (نائب الرئيس) . . . . . (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)

المحتويات

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها (تابع) (A/52/523 و A/52/348 و A/52/482 و A/52/437 و A/52/447-S/1997/775 و A/52/90 و A/52/116-S/1997/317 و A/C.3/52/3)

١ - **السيدة هادار** (إسرائيل): قالت إن إسرائيل بحكم تقاليدها مجتمع أسري يولي اهتماما خاصا لاحتياجات الطفل. وقد انضمت إسرائيل إلى اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩٠ وهي تشارك أيضا في الجهود التي تبذل حاليا على نطاق العالم لإذكاء الوعي العام ببعض الظواهر مثل إيذاء الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في إنتاج المواد الإباحية. واستدركت قائلة إنه ينبغي التنبه إلى أن وسائط الاتصال قد تلجأ إلى المبالغة وإساءة الاستخدام، فتنطوي عندئذ على مخاطر محتملة على الأطفال بدلا من أن تخدم صالحهم على أفضل وجه.

٢ - ومضت تقول إن الكنيست أصدر في أوائل عام ١٩٩٥ تشريعا يعفي ضحايا الجرائم الجنسية القصر من المثول أمام المحاكم. ويستجوب القصر بدلا من ذلك أخصائي اجتماعي يتولى بعدئذ الشهادة نيابة عنهم في المحكمة. وعلاوة على ذلك، توجد بالكنيست لجنة نشطة لنصرة الطفل، تمثل توافق الآراء في إسرائيل إزاء حماية الأطفال وتسعى إلى كفالة تنفيذ التشريعات في هذا المجال. وتضع هذه التدابير التشريعية وغيرها إسرائيل في مركز ريادي على نطاق العالم بالنسبة لتعزيز حقوق الطفل وحمايتها.

٣ - وأردفت قائلة إن إسرائيل قد نفذت بالفعل في فترة السبعينات نظاما لعلاوات الأطفال، وأنشأت خدمات للرعاية النهارية تنظمها الحكومة وتدعمها، وأجرت إصلاحات في النظام التعليمي لزيادة عدد سنوات التعليم المجاني والإلزامي، وأعدت طائفة واسعة النطاق من البرامج التعليمية لشتى الفئات العمرية. واستدركت قائلة إن مشاكل جديدة قد نشأت خلال الثمانينات وأوائل التسعينات بالنسبة لرفاه الأطفال، من قبيل الفقر وإيذاء الطفل وإهماله. وقد أنشأت إسرائيل هيئة جامعة واحدة هي رابطة إسرائيل لحماية الطفل، التي تهتم بتوعية الجمهور. وتوفر خطا هاتفيا ساخنا، وتقدم العلاج والمأوى والبرامج التعليمية والوقائية والتدريب، فضلا عن إجراء البحوث وبذل المساعي لدى صناع القرار، كل ذلك على نحو مبسط وفعال.

٤ - وأوضحت أن المجلس الوطني للطفل، الذي يمارس نشاطه منذ عام ١٩٨٠، يتصدر مجال الدعوة لحقوق الطفل في إسرائيل ويعمل على عدة جبهات متكاملة سعيا إلى التغيير على صعد التشريع والسياسة العامة والممارسة. ويرصد المجلس أيضا نوعية الخدمات المقدمة للطفل، ويجمع البيانات عن الأطفال المعرضين للخطر، كما أنه هو الجهة المحددة على نطاق الدولة للإبلاغ عن الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الطفل، ويقوم بحماية هذه الحقوق فيما ينشأ من تنازع بين مصالح الأطفال ومصالح البالغين. وفي عام ١٩٨٦، أنشأ عمدة القدس ديوانا للمظالم المتعلقة بالأطفال والشباب كمشروع تجريبي. وفي عام ١٩٩٠ أيضا، أخذ المجلس الوطني للطفل على عاتقه مسؤولية مستقرة وجسيمة، هي أن يكون عنوانا للأطفال الإسرائيليين والوكالات العاملة من أجلهم.

٥ - وأضافت تقول إن إسرائيل قد استوعبت منذ إنشائها كدولة حديثة مئات الآلاف من المهاجرين القادمين من ثقافات كثيرة مختلفة. وقد أصبحت نتيجة لذلك أكبر مختبر في العالم لإعداد البرامج التي تعالج المشاكل المميزة للمهاجرين الجدد، مثل الصدمة الثقافية. وإيذاء الطفل، والعدوان داخل الأسرة. ويدير المجلس مشروعا

خاصا للأطفال والشباب المهاجرين الروس. وفي عام ١٩٩٤، افتتح مكتب آخر مهيأ لتلبية حاجات طائفة المهاجرين الإثيوبيين على وجه التحديد. وفي عام ١٩٩٤ أيضا، أضاف المجلس وحدة أخرى تتعامل تحديدا مع الأطفال في القطاع العربي من إسرائيل وتتبع نفس النمط الذي وضعته وحدة المهاجرين الروس.

٦ - **السيد بواسون** (موناكو): أكد من جديد دعم موناكو لعملية أوتاوا، التي ترمي إلى الإزالة التامة للألغام المضادة للأفراد، ولاحظ أنه وإن كان من دواعي الارتياح التصديق شبه العالمي على اتفاقية حقوق الطفل، فإن من الضروري بذل المزيد من الجهود لتعزيز هذه الحقوق وحمايتها من خلال رصد الاتفاقية وتنفيذها تنفيذا فعالا. وأعرب عن ترحيبه، في هذا الصدد، بخطة العمل التي قررتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتقديم مزيد من الدعم لأعمال لجنة حقوق الطفل ولتزويدها بالموارد الضرورية.

٧ - وأردف قائلا إن إحصاءات منظمة العمل الدولية بشأن استغلال عمل الأطفال تُظهر، أولا، أن استئصال الفقر ضروري للقضاء على هذه الظاهرة، وثانيا، أن عذر البقاء الاقتصادي الذي تتذرع به قطاعات إنتاجية معينة يفتقر إلى أي أساس في الحقيقة. ومن ثم ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي ما يضطلع به من أعمال التعبئة وأن يكثفها، وأن يصبح الرأي العام على درجة من الاستنارة تجعله يشجب بمزيد من الفعالية هذا الشكل الحديث من أشكال الرق. وأشار إلى مؤتمر أوسلو المعني بعمل الأطفال، الذي اختتم أعماله منذ برهة قصيرة باعتماد برنامج عمل لمكافحة عمل الأطفال في العالم، فأعرب عن أمله في أن يساعد على إحداث التحسينات في أشد الحالات سوءا.

٨ - وأضاف قائلا إن المذكرة المتعلقة ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية (A/52/482) تظهر أن هذا البلاء لا يخلو منه أي جزء من أجزاء العالم وأن سرعة تطور وسائط الاتصال، ولا سيما طريق المعلومات السريع، تعرض الأطفال لأخطار الاستغلال الجنسي لأغراض تجارية. وقد أصبح التعليم الآن أكثر من أي وقت مضى أنجع وسائل الوقاية وبناء الوعي. وأعلن أن حكومة موناكو، مشاركة منها في الكفاح ضد استغلال الأطفال جنسيا للأغراض التجارية، وبخاصة في أعقاب المؤتمر العالمي، المعقود في ستوكهولم عام ١٩٩٦، قدمت إلى البرلمان مشروع قانون ينص على إدراج الاستغلال الجنسي للأطفال في القانون الجنائي بوصفه جريمة. ولدى إقرار هذا القانون في غضون فترة قصيرة سيتسع نطاق تشريعات موناكو بحيث تشمل أي شخص يدان بهذا الفعل، دون أي شرط سوى أن يكون هذا الشخص محتجزا في إقليم موناكو.

٩ - وقال إن حماية حقوق الطفل وتعزيزها كانا دائما من الأولويات لدى دولة موناكو، التي تساهم، في حدود إمكانياتها، في تمويل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وأعرب في هذا الصدد عن رغبته في توجيه الاهتمام إلى الدور الحاسم الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية، مثل الصليب الأحمر لموناكو، والرابطة العالمية لأصدقاء الطفل، وهيئة موناكو للمساعدة والمشاركة، ومنظمة "المهمة هي الطفولة"، ومنظمة "صداقات بلا حدود"، التي يوفر عملها المتفاني في الميدان الدعم للمبادرات الحكومية، ويكملها، بل ويمثل مصدر إلهام لها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة حتى يتسنى للدول زيادة ما تخصصه من الموارد للنهوض بتعليم الأطفال والمراهقين والتوسع فيه. ويتعين في هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص للطفلة، إذ أنها كثيرا ما تحرم من فرصة التعليم والتدريب بسبب المسؤوليات التي تلقى على كاهلها منذ نعومة أظفارها، مما يحول بينها وبين تنمية

ذاتها، ويكرس بالتالي ما تعانيه من الاستبعاد والتمييز. وخلاصة القول هي أن الصكوك السارية للدفاع عن حقوق الإنسان ينبغي أن تضمن تعزيز حقوق الطفل واحترامها. واختتم كلامه بقوله إن موناكو، تعبيرا منها عن التزامها، قد اشتركت مع غيرها من الدول في تقديم مشروع القرار المتعلق بحقوق الطفل.

١٠ - **السيدة فادياتي** (جمهورية إيران الإسلامية): أبدت اهتماما خاص بتأثير النزاعات المسلحة على الأطفال، وبخاصة ما يلاقونه من معاناة أو تشريد أو انفصال عن أسرهم أو مشاكل نفسية، وما يتعرضون له من الموت أو الإصابة من جراء الاقتتال أو الاحتلال أو الاستعمال العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد. وقالت إن التعاون والدعم الدوليين في هذا المجال ضروريان بصفة خاصة، عن طريق نقل التكنولوجيا إلى البلدان المتضررة لمساعدتها على إزالة الألغام والشروع في تنفيذ برامج لتدريب الأطفال في المناطق الملوثة بالألغام.

١١ - واستطردت قائلة إن العمل الدولي ضروري أيضا في حالات النزاع المسلح لكفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى من يحتاجونها من الأطفال، وذلك من خلال تدابير مثل تخصيص أيام للهدنة وممرات سلمية. وفي هذا السياق رجت باسم وفدها من الممثل الخاص للأمين العام بشأن الأطفال والنزاع المسلح أن يركز اهتماما خاصا على حالة الأطفال في أفغانستان، الذين يعانون من العواقب المفجعة لاستمرار النزاع والأزمة، وأوضحت أن هذه المسألة ذات أهمية خاصة لدى جمهورية إيران الإسلامية، حيث أنها تقوم منذ ١٩ عاما باستضافة أعداد من اللاجئين الأفغان، بلغت حاليا ١,٥ مليون نسمة، ثلثاهم من النساء والأطفال.

١٢ - ومضت تقول إن مشكلة استغلال الأطفال جنسيا لأغراض تجارية، التي تمثل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان، قد اتخذت بالتدريج أبعادا عالمية. والفقر والأمية وانحطاط القيم الخلقية وانهيار مؤسسة الأسرة وطغيان النزعة الاستهلاكية والطلب المطرد من قبل المستعملين لسوق الجنس هي العوامل الرئيسية المسؤولة عن إيجاد تربة خصبة لنمو ممارسات إيذاء للأطفال. وبناء على ذلك، اتخذت جمهورية إيران الإسلامية إجراءات حاسمة ضد البغاء والمواد الإباحية والفساد وإدمان الخمور واستعمال المخدرات؛ كما أنها عقدت العزم على كفالة الصحة لمجتمعها من خلال تطبيق المدونات القانونية والخلقية في حقل وسائط الإعلام الجماهيرية بهدف منع الأطفال من التعرض للمؤثرات الضارة من قبيل المواد الإباحية. واسترسلت قائلة إن وفدها، مع تأييده للجهود الدولية المبذولة لحماية حقوق الطفل، على اقتناع بأن هذا التعاون ينبغي أن يركز بقدر أكبر على تعزيز مؤسسة الأسرة والعمل على تعميم التعليم والدفاع عن قيم الآداب والأخلاق.

١٣ - وأردفت قائلة إن عمل الأطفال مجال آخر من المجالات الباعثة على بالغ القلق. ويعتبر الفقر سببا أساسيا لهذه الظاهرة أيضا، وإن لم يكن السبب الوحيد. وينبغي اتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني والدولي لتوسيع شبكة الرعاية الاجتماعية والحد من الزج بالأطفال إلى سوق العمالة الرخيصة؛ ومن الأمور الحيوية في هذا الصدد إنفاذ القوانين السارية وإقامة الإطار القانوني والمؤسسات القانونية اللازمة لذلك. ويتعين أيضا التنبيه إلى تعليم الطفل، إذ تفيد اليونيسيف أن هناك ١٤٠ مليون طفل خارج نطاق التعليم المدرسي. وأعربت عن أمل وفدها في أن يتحقق من خلال تضافر جهود المجتمع الدولي أحد الأهداف الرئيسية السبعة لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، ألا وهو أن تتاح بحلول عام ٢٠٠٠ سبل الوصول إلى التعليم الأساسي لنسبة لا تقل عن ٨٠ في المائة من أطفال العالم الذين هم في سن الدراسة. واختتمت كلامها بقولها إن جمهورية إيران الإسلامية لا تدخر

وسعا في سبيل كفالة التنفيذ الكامل لحكم دستوري يضمن التعليم الابتدائي المجاني للصبيان والبنات. ومن المتوقع أن تصبح فرصة التعليم الابتدائي متاحة بحلول عام ١٩٩٩ لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١٠ سنوات.

١٤ - **السيد خريسكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن حكومته تعلّق أهمية كبيرة في سياساتها الاجتماعية على حماية الأطفال؛ ووفقا لذلك فإنها تقوم بتنفيذ أحكام إعلان وبرنامج عمل فيينا الذي اعتمد في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٣، وتوصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. كما تؤيد حكومته إعلان وبرنامج عمل المؤتمر العالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية، الذي عقد في استكهولم في عام ١٩٩٦.

١٥ - ومضى قائلا إن الاتحاد الروسي، الذي صدق على اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩٠، يؤيد وضع بروتوكول اختياري بشأن إشراك الأطفال في المنازعات المسلحة. ويجب أن يحدد هذا البروتوكول سن ١٨ سنة كحد أدنى للعمر فيما يتعلق بتجنيد الأطفال في القوات المسلحة، ولأغراض الخدمة العسكرية الإلزامية أو الطوعية.

١٦ - وبغية إدماج أحكام تلك الصكوك المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الطفل في التشريعات الوطنية الروسية، قال إن الاتحاد الروسي قد أصدر قوانين بشأن الصحة والعمل والأسرة كما أصدر نصوصا قانونية أخرى بشأن حماية حقوق الطفل. وتشمل تلك النصوص مراسيم رئاسية مثل المرسوم الرئاسي المتعلق بالأطفال في روسيا، الذي ينص على إنشاء برامج خاصة للأطفال المعوقين واليتامى وضحايا استعمال المخدرات واللاجئين والمشردين. وستنشأ في إطار تلك البرامج، التي ستنفذ لغاية عام ٢٠٠٠، شبكات لحماية الأطفال الذين يعيشون ظروفا قاسية، وسيتم توفير خدمات اجتماعية كما سيتم اعتماد تدابير للحيلولة دون هجر الأطفال وجناح الأحداث. وأضاف أن خطة العمل الوطنية المتعلقة بالأطفال، التي تدمج أهداف الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل التي اعتمدت في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وتشكّل جزءا لا يتجزأ من السياسات الاجتماعية للاتحاد الروسي، تتضمن تدابير لتحسين حالة الأطفال وحمايتهم من العنف والإساءات وأثر الصراعات الاجتماعية والقومية والكوارث البيئية. وأخيرا، وكدليل على السياسة الاجتماعية التي ينتهجها بلده لصالح الأطفال. ذكر الممثل ما تم من إنشاء لجنة خاصة لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل والخطاب الذي ألقاه الرئيس عن طريق الإذاعة بشأن حماية حقوق الأطفال في البلد.

١٧ - **السيد سون آنغ** (الصين): قال إن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال ما زالت ترتكب، ولا سيما استخدام الأطفال في المنازعات المسلحة، والاستغلال الجنسي، والاختطاف، والتبني غير القانوني، والتعريض للمخدرات، وعمل الأطفال. لذلك يجب على المجتمع الدولي أن يبذل كل ما في وسعه لتنفيذ أحكام اتفاقية حقوق الطفل. وفي هذا الصدد، قال إن وفده يؤيد العمل الجاري المتعلق بالبروتوكولين الاختياريين للاتفاقية.

١٨ - ومضى قائلا إن حكومته قامت من جانبها باتخاذ خطوات لتهيئة بيئة اجتماعية مؤاتية وحماية الأطفال. وتتراوح تلك الخطوات من إصدار التشريعات والقواعد الإدارية إلى تقديم الدعم إلى الأسر. وأضاف أن القوانين

التي سُنَّت تنظم، في جملة أمور، حماية القصَّر، وصحة الأم والطفل، وتوفير التعليم المجاني، والتبني. كما صاغت الحكومة استراتيجية لتحقيق نماء الأطفال في التسعينات وأنشأت وكالات للتنسيق. وقال إن الصين، بوصفها البلد النامي الذي يوجد به أكبر عدد من الأطفال في العالم (٣٠٠ مليون طفل)، تعلِّق أهمية كبيرة على التعاون الدولي من أجل حماية الأطفال، ولا سيما التعاون مع هيئات الأمم المتحدة مثل اليونيسيف واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية. وأضاف أن حكومته، بعد أن وقعت اتفاقية حقوق الطفل وصدقت عليها، أدمجت أحكامها في الاستراتيجية الوطنية لحماية الأطفال، ونشرتها على نطاق واسع، كما أدمجتها في تشريعاتها. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها قدمت تقارير عن تنفيذ الاتفاقية إلى لجنة حقوق الطفل.

١٩ - ومضى قائلا إنه من خلال التعاون بين الحكومة والمجتمع والأسرة، وبدعم من المجتمع الدولي، أحرز تقدم كبير في مجال حماية الطفل. وقال إن قضية الأطفال ستحقق نجاحا أكبر من ذلك مع حدوث الإصلاحات وانفتاح الصين على العالم الخارجي، ومع تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. واختتم كلامه بقوله إن حكومته على استعداد للعمل مع جميع البلدان والوكالات الدولية من أجل بناء مستقبل أفضل لأطفال العالم.

٢٠ - **السيدة بناني** (المغرب): حثت المجتمع الدولي على الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها الدول في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل لكي يتسنى علاج حالة العدد الكبير من الأطفال المعرضين للاستغلال الاقتصادي في بلدان كثيرة. وقالت إن عمل الأطفال يمثل مأساة بالنسبة للبلدان النامية لأن الأطفال المعنيين لا يحصلون على أي تعليم أو تدريب ولا يمكنهم أن يسهموا في تنمية تلك البلدان وتقدمها. ولحل تلك المشكلة الخطيرة، يلزم استئصال شأفة الفقر الذي يصيب أسر أولئك الأطفال والمجتمع الذي يعيشون فيه. وأضافت أن اليونيسيف اقترحت في تقرير نشر في عام ١٩٩٧ تدابير ترمي إلى القضاء على الاستغلال الاقتصادي للأطفال. ويقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من جانبه، أن تكلفة تخفيف حدة الفقر لن تتجاوز ما يعادل ١٠ في المائة من النفقات العسكرية في العالم في عام ١٩٩٥. ووجهت الاهتمام في ذلك الصدد إلى العمل الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في توعية الجمهور وحماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادي، وكذلك إلى ما تقوم به منظمة العمل الدولية لإعداد اتفاقية لحظر أكثر أشكال عمل الأطفال قسوة.

٢١ - وبغية مكافحة بيع الأطفال، وبغاء الأطفال، واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية، قالت الممثلة إنه ينبغي تنفيذ برامج مشتركة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وأضافت قائلة إن ذلك البلاء لن يقضى عليه إلا عن طريق تعزيز عملية التعليم وتوعية الجمهور من خلال وسائط الإعلام الجماهيري.

٢٢ - ومضت قائلة إن حماية حقوق الطفل يجب أن تبدأ داخل الأسرة، التي يتعيَّن عليها أن تضطلع بدور أساسي في نماء الطفل. وقالت إن اتفاقية حقوق الطفل تتوخى عددا من التدابير التي ترمي إلى دعم الأسرة وتنص على أنه يجب على الدول، قدر الاستطاعة أن تقدم المساعدة إلى الآباء. ولسوء الحظ، فإن الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها بعض البلدان، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، تهدد كيان الأسرة وقدرة الآباء على الوفاء بمسؤولياتهم تجاه أطفالهم.

٢٣ - واستطردت قائلة إن الاتفاقية، التي صدق عليها المغرب في عام ١٩٩٣، قد أسهمت إسهاما هائلا في زيادة الوعي لدى السلطات والمجتمع ووسائط الإعلام الجماهيري بالمشاكل التي يعاني منها الأطفال المحرومون في المغرب. وقالت إن حكومتها قد وضعت نصب عينيها هدف القضاء على العقبات التي تعرقل بقاء الأطفال وحمايتهم في المناطق شبه الحضرية والريفية المحرومة وتحسين الحالة فيما يتعلق بوفيات الأمهات والتحاق البنات بالمدارس في المناطق الريفية.

٢٤ - واسترسلت قائلة إنه بغية تنفيذ الاتفاقية، أنشئ مركز وطني لتولي مسؤولية تنسيق الاستراتيجية الوطنية لبقاء الطفل ونمائه وتعزيز حقوقه، واعتماد مبادرات لزيادة فعالية تطبيق الاتفاقية، وجمع الأموال لتحسين حالة الأطفال، وإنشاء مصرف بيانات بشأن تنفيذ الاتفاقية. وقالت إن حكومتها قد بدأت علاوة على ذلك في توجيه اهتمامها بصورة جادة إلى قضية عمل الأطفال وستكفل توفير إمكانية حصول الأطفال على التعليم، كما ستكفل رعايتهم من وجهتي الصحة والسلامة. وأخيرا، وجهت الانتباه إلى أهمية تقديم المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف للترويج لقضية حقوق الطفل عن طريق تنفيذ أحكام الاتفاقية.

٢٥ - تولى السيد نام (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) رئاسة الجلسة.

٢٦ - السيدة عبد الرازق (بعثة المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة): قالت إن الأطفال الفلسطينيين لم يعرفوا سوى العيش في ظل الاحتلال الإسرائيلي والتشتت. وهم ينتمون إلى جيل من المكافحين الذين يحاولون التغلب على الكثير من أوجه ظلم الاحتلال، وهم يدفعون في ذلك ثمنا باهظا، إذ يلاقي بعضهم الحتف ويتعرض بعض آخر للاحتجاز والصدمات النفسية ونقص التعليم ومختلف أشكال الإعاقة. وقالت إن حالتهم البدنية والنفسية تتأثر سلبيا بالمواجهات التي يسودها العنف، وانتهاكات حقوق الإنسان، وتدمير بيوتهم، ومصادرة أراضي أسرهم، وحظر التجول، وحظر السفر، وإغلاق المدارس، وعمليات الاحتجاز الإداري. وفيما يتعلق بذلك النوع الأخير من الانتهاكات، من الجدير بالملاحظة أن إسرائيل تبيح لنفسها أن تحتجز القصَّر لمدة ٩٠ يوما دون أن يسمح بزيارتهم، ويوجد في سجونها ٢٥٠ من الأطفال الفلسطينيين. وفي عام ١٩٩٦، وبالرغم من عملية السلام، قتل ٢٩ طفلا وأصيب ١٠٩ آخرون في مواجهات مع الجيش الإسرائيلي والمستوطنين الإسرائيليين. وبالإضافة إلى ذلك، أدت عمليات الإغلاق التي تفرضها إسرائيل إلى إعاقة نماء الأطفال الفلسطينيين لأنها تحرم الأسر من الدخل اللازم لرعاية الأطفال، الذين كثيرا ما يضطرون إلى البحث عن عمل.

٢٧ - ومضت قائلة إنه بغية العمل على تلبية احتياجات الأطفال، أنشأت وزارة الشباب والرياضة إدارات على الصعيدين المحلي والوطني ووضعت خطة عمل وطنية سيتم تنفيذها بالتعاون مع وزارات التخطيط، والشؤون الاجتماعية، والتعليم، ومع مختلف المؤسسات الدولية، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، واليونيسيف. كما حددت السلطة الفلسطينية يوما للطفل الفلسطيني وأسبوعا للطفل الفلسطيني، وقامت بمساعدة الأونروا بتنفيذ عدة برامج لصالح الأطفال والشباب تم في ظلها بناء مدارس وملاعب جديدة وتزويد التلاميذ بالكتب المدرسية.

٢٨ - واستطردت قائلة إنه في ضوء الأزمة الاقتصادية السائدة في الأرض الفلسطينية، تطلب السلطة الفلسطينية إلى المجتمع الدولي زيادة المساعدات التي يقدمها إلى الأطفال الفلسطينيين بغية تحسين حالتهم في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي الدول العربية المجاورة. واختتمت كلامها بقولها إنه بالرغم من تدهور عملية السلام بصورة خطيرة، فإنه من المأمول أن تتاح للأطفال الفلسطينين في المستقبل فرص جديدة للنمو والتعلم والنماء.

٢٩ - **السيد أردا** (تركيا): قال إن تركيا تسهم في الأنشطة التي تضطلع بها الهيئة الدولية لصالح الأطفال عن طريق تنظيم برامج مشتركة وتقديم خبرتها الفنية في تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها. ورحب في ذلك الصدد باعتماد إعلان عشق آباد وحث المجتمع الدولي على تشجيع الموقّعين على الإعلان على المضي في تحقيق أهدافهم.

٣٠ - ومضى قائلا إن الأطفال يتمتعون، على مدى التاريخ، بمكانة متميزة في المجتمع التركي. وللعقد الثامن على التوالي، تحتفل تركيا بيوم للأطفال. وتوجه الدعوة سنويا لمئات الأطفال من جميع أنحاء العالم لزيارة تركيا للمشاركة في الاحتفالات التي تجري يوم ٢٣ نيسان/أبريل. وقد خصص مؤسس الجمهورية الذكرى السنوية للاجتماع الأول للبرلمان التركي في عام ١٩٢٠ لصالح الأطفال.

٣١ - واستطرد قائلا إن تركيا قد بدأت في دمج المنظور المتعلق بنوع الجنس في صلب سياساتها وبرامجها في عام ١٩٢٤ بإقرار التعليم الإلزامي لجميع الأطفال الأتراك. ووقعت تركيا إعلان جنيف المتعلق بحقوق الطفل في عام ١٩٢٨ وهي أيضا طرف في اتفاقية حقوق الطفل. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت تركيا في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل على المستوى الرئاسي. وبعد أن صدق البرلمان التركي على الاتفاقية، أعلنت تركيا خطة عمل وطنية لتمديد التعليم الإلزامي إلى ثماني سنوات. وهذا يعني أن الحكومة التركية توفر حاليا التعليم المجاني لما يقرب من ١٤ مليون تلميذ في الفئة العمرية ٧ - ١٤ سنة. وأضاف أن بلده يوفر أيضا علاجا للأحداث الجانحين ويخطط لإنشاء برامج للتأهيل وسن تشريع جديد بشأن محاكم الأحداث. وبالإضافة إلى ذلك، تسهم تركيا في تعليم أطفال المواطنين الأتراك الذين يعيشون بالخارج وفي رعاية صحتهم البدنية والعقلية وحماية ثقافتهم وحقوقهم، ولن تألو جهدا، على الصعيدين المحلي والدولي، في تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها.

٣٢ - **السيد باشاييف** (أذربيجان): قال إنه ما زالت تقع في جميع أنحاء العالم منازعات مسلحة، تؤدي إلى معاناة وحزن لملايين الأشخاص، ولا سيما الأطفال. فقد أصبح ملايين الأطفال لاجئين ومشردين، ومحرومين من الحياة العادية، ومن أسرهم وبيوتهم. ويتعرض بعض الأطفال للقتل بواسطة القذائف والألغام الأرضية؛ ويؤخذ آخرون كرهائن، ويسجنون ويجبرون على العمل. وقال إن الوقت قد حان، والقرن الحادي والعشرون على الأبواب، لفهم المشاعر التي يعاني منها الطفل الذي يولد في المنفى، أو الطفل المشرد أو الذي حكم عليه أن يعيش حياة من البؤس المستمر. وقال إنه يقدر كثيرا زيادة الاهتمام الذي توليه الأمم المتحدة لمشكلة الأطفال الذين يعيشون في ظل المنازعات المسلحة، كما ظهر في التقرير الذي وضعته السيدة غراسيا ماشيل المتعلق بأثر النزاع المسلح على الأطفال وتعيين الممثل الخاص بشأن الأطفال والنزاع المسلح.

٣٣ - ومضى قائلا إنه نتيجة لعدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان واحتلال ٢٠ في المائة من أراضي أذربيجان، أصبح مليون من الأذربيجانيين لاجئين ومشردين داخليا. وأثناء ذلك التشريد القسري المستمر منذ ١٠ سنوات، فقد عدد كبير من الأطفال حياتهم أو أصبحوا معوقين؛ وأخذ مئات منهم رهائن وأصبح مئات الآلاف لاجئين ومشردين، وأصبح الآلاف يتامى. وفي الوقت الحالي، ما زال ٠٠٠ ٤٠٠ من الأطفال اللاجئين يكافحون من أجل البقاء في ظل ظروف بالغة الصعوبة. ويستحيل على المرء أن يظل غير مكترث بالأوضاع القاسية للأطفال الذين يعيشون في خيام وعربات على قارعة الطرق. وذكر أن حكومته مستعدة للتعاون مع الممثل الخاص المعني بالأطفال والنزاع المسلح وتأمل في أن يتمكن من زيارة أذربيجان للوقوف على الآثار المأساوية للعدوان العسكري على الأطفال الأذربيجانيين. وحث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين والمشردين الأذربيجانيين، ولا سيما الأطفال، وتوسيع نطاق البرامج المخصصة لصالح الأطفال المتضررين من جراء النزاع المسلح.

٣٤ - واستطرد قائلا إن أذربيجان قد صدقت على اتفاقية حقوق الطفل في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٢. وهي أيضا عضو في المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، التي تعد منظمة لا غنى عنها لحماية حقوق الأطفال. وفيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، أكد الممثل على ضرورة المحافظة على استقلال اليونيسيف في المسائل المتصلة بجمع الأموال، وإجراء الاتصالات مع المانحين، والمساءلة أمامهم. وفي الوقت ذاته، تؤيد أذربيجان فكرة زيادة التعاون والتنسيق والتفاعل فيما بين هيئات الأمم المتحدة بغية تجنب ازدواجية الجهود وتشتت الموارد ولكي يمكن الوفاء بفعالية باحتياجات أكثر الأطفال حرمانا.

٣٥ - **السيدة توللي** (كينيا): قالت إن التوصيات الصادرة في التقارير قيد النظر هي توصيات عملية جدا وينبغي تنفيذها دون تردد. وأضافت قائلة إنه بالرغم من أن ١٩١ دولة قد صدقت على اتفاقية حقوق الطفل، فإنه يجب على المجتمع الدولي ألا يهدأ له بال في المعركة ضد إيذاء الأطفال، وبخاصة عندما تستخدم وسائط مثل الإنترنت في أغراض إنتاج المواد الإباحية. ويجب أن يوقف على الفور استخدام المجرمين للتكنولوجيا المتقدمة قبل أن يتعذر السيطرة على تلك المسألة.

٣٦ - ومضت قائلة إن كينيا ترحب بتقرير الفريق العامل المعني بمشروع البروتوكول الاختياري للاتفاقية المتعلق بإشراك الأطفال في المنازعات المسلحة وتأمل في أن يتم اعتماده والتصديق عليه أو الانضمام إليه في وقت لاحق من جانب الدول الأطراف.

٣٧ - واستطردت قائلة إن حكومتها دأبت تقليديا على تعليق أهمية كبيرة على رفاه الأطفال وسلامتهم، ولذلك كان بلدها من أوائل البلدان التي صدقت على الاتفاقية. وأضافت إن حكومة كينيا قامت، في إطار جهودها الرامية إلى تنفيذ أحكامها، بإنشاء فرقة عمل بشأن التشريعات المتصلة بالأطفال، تتألف من ممثلين من جميع الإدارات والوكالات الحكومية ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، قامت الحكومة بصياغة ورقة سياسة وطنية لإعداد شرعة شاملة لحقوق الطفل. كما قامت بحملة لزيادة الوعي العام بهدف القضاء على الممارسات التقليدية والمواقف الاجتماعية التي تميز ضد البنات.

٣٨ - واسترسلت قائلة إن كينيا يساورها قلق بالغ إزاء أثر المنازعات الجارية في جميع مناطق الأزمات، بما في ذلك أفريقيا، على الأبرياء من الأطفال والنساء والرجال. لذلك فإنها تؤيد بحزم السعي من أجل إيجاد حلول سلمية للأزمات العديدة الموجودة في المنطقة دون الإقليمية. وقالت إن معاناة الأطفال لا تقتصر على حالات النزاع ولكنها منتشرة بنفس القدر في البيئات السلمية والمستقرة، حيث يجري استغلال الصبيان والبنات استغلالا جنسيا للأغراض التجارية. وأعربت عن قلق كينيا البالغ إزاء السياحة الجنسية المستغلة للأطفال. وبوصفها مقصدا سياحيا، تود كينيا أن تشدد على أهمية زيادة توثيق التعاون بين البلدان بغية القضاء على تلك الأنشطة عبر الوطنية غير القانونية وغيرها من الأنشطة المماثلة التي تنتهك حقوق الأطفال. وأضافت أن كينيا تؤيد الدور الهام الذي تقوم به منظمات الأمم المتحدة وهيئاتها، ولا سيما منظمة العمل الدولية واليونيسيف في مساعدة البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى على تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها. فوفقا لمنظمة العمل الدولية، يوجد في أفريقيا أعلى نسبة من العمال الأطفال. ولا يمكن حل مشكلة عمل الأطفال دون بذل جهود ملموسة للقضاء على الفقر. واختتمت كلامها بقولها إن الأطفال يمثلون مستقبل العالم وأمله، وعلى جميع الدول التزام بالغ بحمايتهم من أي شكل من أشكال انتهاك حقوقهم.

٣٩ - **السيد كومار** (الهند): قال إن حالة الأطفال الذين تجني عليهم النزاعات المسلحة هي حالة من أقسى وأبشع ما يوجد في العصر الراهن. غير أن ما ترتكبه الجماعات المسلحة أو المتطرفة أو المتمردة أو الإرهابية من استهداف للأطفال على نحو متعمد في سياق النزاع المسلح واستخدامهم كمقاتلين أو كدروع وقائية هو أمر أشد فظاعة من الناحية الأخلاقية. وفي غضون ذلك يستهدف المراهقون بالتلقين العقائدي والتجنيد بل ويتعرضون للخطف. ومما يبعث على القلق بصفة خاصة حالة اللاجئين القصر والفتيات غير المصحوبين، حيث تتعرض الفتيات بصفة خاصة لخطر العنف والإيذاء الجنسيين. أما في حالات ما بعد انتهاء النزاع، فإن الأطفال هم أكثر ضحايا الألغام الأرضية وكثيرا ما يؤدي بهم ذلك إلى أن يصبحوا من المشوهين بقية حياتهم. ويوجد خلاف هؤلاء أعداد لا حصر لها من المصابين بعاهات نفسية والمنتزعين من بيئاتهم الاجتماعية والمنتهكين بدنيا وجنسيا والمحرومين من كل إمكانية للنمو أو التنمية.

٤٠ - واستطرد قائلا إن مشكلة عمل الأطفال لا تزال تشكل شاغلا وطنيا ودوليا. وفي الهند، يحظر قانون عمل الأطفال لعام ١٩٨٦ استخدام الأطفال في الأعمال التي تعرض حياتهم وصحتهم للخطر. وتشمل المبادرات والبرامج الأخرى المضطلع بها خلال العقد الماضي صياغة سياسة وطنية في عام ١٩٨٧ بشأن عمل الأطفال، وإنشاء فرقة عمل معنية بموضوع عمل الأطفال، والتصديق على اتفاقية حقوق الطفل. وبالإضافة إلى ذلك، يجري تنفيذ برامج وخطط للعمل في المجالات التي يوجد بها العمال الأطفال بكثافة عالية. وفي عام ١٩٨٤، أعلنت الهند برنامجا رئيسيا يستهدف الوصول بحلول عام ٢٠٠٠ إلى عدد يقدر بمليونين من الأطفال، يعملون في مهن خطرة (بتكلفة تتجاوز ٢٠٠ مليون دولار)، ويجري تنفيذه حاليا. وأصدرت المحكمة العليا مؤخرا حكما تاريخيا يؤكد من جديد قرارات سابقة بأن يكون التعليم مجانيا وإلزاميا حتى سن ١٤ سنة. ويقضي ذلك الحكم أيضا بأن يدفع أصحاب الأعمال الذين يستخدمون العمال الأطفال تعويضا تضاف إليه مساهمة من الحكومة ثم يودعان في صندوق مخصص لإعادة تأهيل العمال الأطفال وتحقيق رفاههم. وتشارك الهند أيضا في البرنامج الدولي لمنظمة العمل الدولية بشأن القضاء على استغلال عمل الأطفال.

٤١ - وأردف قائلا إنه يجب أن ينظر إلى مشكلة عمل الأطفال من منظورها الصحيح. فعمل الأطفال في الهند يشكل في معظمه أولا وقبل كل شيء نتيجة من نتائج الفقر وسوق العمالة، وعرضا من أعراض التخلف، أكثر من كونه انتهاكا متعمدا لحقوق الإنسان الخاصة بالطفل. وحل تلك المشكلة يكمن أيضا في التنمية الهادفة. ويجب في الوقت نفسه إيلاء الأولوية للأشكال الأكثر تطرفا واستغلالا وخطرا لعمل الأطفال، مثل العمل القسري والسخرة وبغاء الأطفال، حيث أنها تتضمن بوضوح بعدا يتعلق بحقوق الإنسان.

٤٢ - وتطرق إلى حالة الطفلة، التي وصفها بأنها ضحية للإهمال والتمييز بفعل المواقف التقليدية التي تعطي الأفضلية للصبيان، فقال إن الهند شرعت في تنفيذ برنامج رئيسي لتصحيح تلك الحالة. وعلى الجانب التشريعي، سن البرلمان الهندي مؤخرا قوانين تنظم التقنيات التشخيصية للوالدين وتمنع إساءة استعمالها في المعاونة على قتل الأجنة. وتجهد المنظمات غير الحكومية وممثلو المجتمع المدني في رفع مستوى الوعي بشأن التمييز بين الجنسين وحقوق الطفلة. ويجري تعزيز هذا النهج القائم على أساس الحقوق بتكثيف الجهود الإنمائية. وقد أخذ التعليم الابتدائي يركز بصورة متزايدة على الطفلة. واختتم كلامه قائلا إن حكومته أعلنت مؤخرا مبادرة طموحة تشمل تقديم منحة لدى الميلاد لكل طفلة تولد لأسرة من الأسر التي تعيش تحت خط الفقر، ثم تقديم منح سنوية لها طوال فترة الدراسة الابتدائية والثانونية، توفيرا للحافز على تعليم الفتيات وللمساعدة على تغيير المواقف السائدة لدى قطاعات المجتمع التي تعتبر الطفلة غرما.

٤٣ - **السيدة هيتياراشيشي** (سري لانكا): قالت إن سري لانكا، التي ستشترك في تقديم قرار الجمعية العامة بشأن البند ١٠٨، قد صدقت على اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩١ وأدمجت أحكامها في ميثاق الطفل. وأنشأت سري لانكا أيضا لجنة وطنية لرصد احترام حقوق الطفل وشرعت في تنفيذ خطة عمل من أجل الطفل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٦. وتبادر اللجنة الوطنية إلى اتخاذ الإجراءات بناء على التوصيات التي تصدرها لجنة حقوق الطفل؛ والعقبات الرئيسية في هذا الصدد هي ندرة الموارد والنزاع المسلح في شمال سري لانكا وشرقها والهجمات الإرهابية.

٤٤ - واستطردت قائلة إن معدلات وفيات الأمهات والرضع في سري لانكا تعد من أدنى المعدلات في البلدان النامية وإن المؤشرات الاجتماعية المتعلقة بالطفل مرتفعة بصورة متميزة؛ وعلى الرغم من ذلك، لا يزال هناك كثير مما ينبغي عمله، بدعم ومعاونة دوليين. وأعلنت تأييد سري لانكا لعمل المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية ولعمل الفريق العامل المعني بوضع بروتوكول اختياري للاتفاقية بشأن هذا الموضوع. واسترسلت قائلة إن التفاقم الذي حدث في الآونة الأخيرة في مشكلة بغاء الأطفال، والذي يسبب قلقا خطيرا لدى حكومتها ولدى الجمهور، تجري مكافحته حاليا عن طريق برامج للإعلام والتوعية بمساعدة من بعض المنظمات الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك، سنت سري لانكا تشريعات لتشديد القوانين التي تستهدف مرتكبي ذلك الجرم.

٤٥ - وذكرت أن رئيس الجمهورية أصدر توجيها للجنة الرئاسية المعنية بمنع إيذاء الأطفال يقضي بأن تضع اللجنة خطة عمل فورية لمكافحة الاستغلال الجنسي وعمل الأطفال. وعلاوة على ذلك، ستخول الهيئة الجديدة لحماية الطفل سلطة رسم السياسات وتنسيق جميع التوجيهات المتصلة برفاه الطفل على صعيد المقاطعات.

وعلى الصعيد التشريعي، تعكف لجنة القوانين حاليا على إعداد قانون بشأن الطفل توحد في إطاره جميع القوانين المتصلة بالطفل، ويتضمن بابا مخصصا لمعالجة مشكلة الاستغلال الجنسي وإيذاء الأطفال.

٤٦ - وأردفت قائلة إن سري لانكا، التي تتسق تشريعاتها المتعلقة بعمل الأطفال مع الاتفاقية، نظمت حلقة عمل وطنية بشأن عمل الأطفال، مولتها منظمة العمل الدولية. وتقرر في حلقة العمل تلك الاضطلاع بعدة برامج للعمل تستهدف القضاء على عمل الأطفال بحلول عام ١٩٩٧، وتستهل تنفيذها وزارة العمل والتدريب المهني ومنظمة العمل الدولية. وفي سياق البرنامج الدولي لمنظمة العمل الدولية بشأن القضاء على استغلال عمل الأطفال، أنشئت لجنة توجيهية وطنية. وعملا على التخفيف من المحنة التي يعانيها أطفال الشوارع، قامت سري لانكا علاوة على ذلك بفتح مراكز مختلفة تتوافر بها مرافق تعليمية وتغذوية وترويحية.

٤٧ - واستطردت قائلة إن مشكلة حماية الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح، التي كرست لها سري لانكا معظم البيان الذي أدلت به في المناقشة العامة التي دارت بهذا الشأن في الجمعية العامة، تمثل شاغلا متزايدا لدى حكومتها. وأضافت قائلة إن الجماعة الانفصالية الإرهابية المعروفة باسم نمور تحرير التاميل إيلام، التي ما برحت تحارب الدولة منذ ما يقارب العقدين، قد جندت آلاف الأطفال، عن طريق اختطافهم وتعريضهم لعمليات غسل المخ بمفاهيم تمجد الحرب وعقيدة الاستشهاد.

٤٨ - واسترسلت قائلة إن حكومتها قد قامت، وستظل تقوم، بالتعاون مع المنظمات والوكالات غير الحكومية الدولية، مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية وصندوق إنقاذ الطفولة ومنظمة اكسفورد للتحرر من الجوع ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، باتخاذ تدابير ترمي إلى تحسين أحوال السكان العديدين الذين شردوا بفعل النزاع المسلح في شمال سري لانكا وشرقها، وإنها تبذل جهدا خاصا لتلبية احتياجات الأطفال.

٤٩ - **السيدة دورجي** (بوتان): قالت إن بوتان كانت من أوائل الدول التي وقعت وصدقت على اتفاقية حقوق الطفل دون أية تحفظات. وأعلنت تأييد بوتان للتعديل الذي اعتمده المؤتمر الرابع للدول الأطراف ووافقت عليه الجمعية العامة فيما بعد بشأن زيادة عدد أعضاء لجنة حقوق الطفل، وحثت الدول الأطراف الأخرى على أن تحذو حذوها.

٥٠ - واستطردت قائلة إن بوتان أدرجت في قوانين شتى من قوانينها أحكام الاتفاقية وغيرها من صكوك حقوق الإنسان المتصلة بعمل الأطفال والإرث وملكية الممتلكات والزواج المبكر. وفي سياق الأهداف المتعلقة بالطفل والتنمية في التسعينات، تركز المبادرات الإنمائية الوطنية على قطاعي الصحة والتعليم، وعلى المرأة والفتاة. وقد أدمجت أهداف خطة العمل الوطنية من أجل الطفل في جميع الخطط الإنمائية لبوتان. وقد مكنت الزيادات التي أدرجت في الميزانية لقطاعي التعليم والصحة من إحراز تقدم صوب تحقيق تلك الأهداف: ففيما بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٧، انخفض معدل وفيات الرضع من ١٤٢ إلى ٧٠,٧ لكل ألف من المواليد؛ وانخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة أيضا من ١٩٥ إلى ٩٦,٩ لكل ألف. واستمر الحفاظ على التحصين الشامل للأطفال، وتحسنت إمكانيات الحصول على مياه الشرب والمرافق الصحية.

٥١ - وأردفت قائلة إن بوتان تمكنت أيضا من تحسين نطاق التغطية بالتعليم الابتدائي، مما أدى، مقترنا ببعض التدابير الأخرى مثل التعبئة الاجتماعية، إلى زيادة الاستيعابية لبعض المدارس، كما أن استمرار برنامج التغذية التي يضطلع به برنامج الأغذية العالمي سيمكن من الحفاظ على الحد الأدنى لمعدل النمو اللازم لتحقيق هدف توفير التعليم للجميع بحلول عام ٢٠٠٢، وهو ٥ في المائة.

٥٢ - وتطرقت إلى الصعيد الإقليمي، فقالت إنه خلال عقد الطفلة الذي نظمته رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، قرر المشتركون في مؤتمر القمة التاسع للرابطة دراسة إمكانية وضع اتفاقية إقليمية لمكافحة جريمة الاتجار بالنساء والأطفال لأغراض البغاء. وأضافت قائلة إن بوتان، من منطلق تأييدها لعمل الفريق العامل المعني بوضع بروتوكول اختياري للاتفاقية بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية، ستتعاون تعاونا نشطا مع الدول الأخرى في المنطقة على إنجاز تلك المهمة.

٥٣ - **السيدة لاثانلالي** (الفلبين): قالت إن الفلبين، التي كانت من أوائل البلدان التي صدقت على الاتفاقية، قد قبلت التعديل المتعلق بالفقرة ٢ من المادة ٤٣، وشاركت في مناقشات الفريقين العاملين المعنيين بالبروتوكولين الاختياريين المتصلين بإشراك الأطفال في النزاع المسلح وببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية. وتوجد لدى الفلبين أسس تشريعية متينة لإعلاء حقوق الطفل وتعزيز رفاهه؛ وما برحت تعزز تعاونها مع وكالات القطاع الخاص لتوفير الخدمات والبرامج للأطفال، كما أنشأت مركزا لحقوق الطفل في إطار لجنتها لحقوق الإنسان.

٥٤ - واستطردت قائلة إنه عملا على مكافحة مشكلة عمل الأطفال، تعكف حكومتها على التعاون بهذا الشأن مع المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية ومنظمات العمال وتنظيمات أصحاب العمل، وكذلك مع الأطفال أنفسهم. وعلى الصعيد الدولي، تشارك الفلبين في البرنامج الدولي لمنظمة العمل الدولية بشأن القضاء على استغلال عمل الأطفال وتضطلع بمبادرات مشتركة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لتعزيز حقوق العمال الأطفال.

٥٥ - واسترسلت قائلة إنه عملا على تعزيز رفاه العدد الكبير من الأطفال المصابين بالعجز البدني أو العقلي أو النفسي أو الاجتماعي من جراء الفقر أو المرض أو الكوارث أو الألغام الأرضية أو التشريد والعنف بجميع أشكاله، تقدمت الفلبين بمشروع قرار بشأن الأطفال المعوقين إلى لجنة التنمية الاجتماعية، ومما يثلج صدرها أن مشروع القرار المقدم إلى الجمعية العامة بشأن البند ١٠٨ يتضمن جزءا يتعلق بالأطفال.

٥٦ - وأعربت عن ترحيب الفلبين أيضا للدراسة التي أعدتها السيدة غراسيا ماشيل بشأن تأثير النزاع المسلح على الأطفال، وبالعرض الذي قدمه الممثل الخاص الجديد للأمين العام بشأن الأطفال والنزاع المسلح.

٥٧ - وأردفت قائلة إن الظروف العصيبة التي يعيشها نحو ٢,٩ مليون من أطفال الفلبين تجعلهم فريسة سهلة لممارسة بيع الأطفال والاتجار بهم - خصوصا عن طريق شبكة الانترنت - وللاستغلال الجنسي التجاري. ولا يصح في الوقت نفسه افتراض أن الأطفال الموجودين في البلدان الأكثر رخاء في مأمن من ذلك. وقد أصدرت

الفلبين تشريعات تستهدف توفير الحماية الخاصة للأطفال من ممارسات إيذاء الأطفال واستغلالهم والتمييز ضدهم، وقامت بحملات إعلامية نشطة بشأن القضايا المتعلقة بالطفل. وتمكنت وكالات إنفاذ القانون في الفلبين، بمساعدة من المملكة المتحدة واستراليا، من القبض على بعض الأشخاص المحليين والأجانب من النزّاعين إلى ارتكاب الفعل الجنسي مع الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، وقّعت الفلبين مذكرة اتفاق مع استراليا للعمل المشترك على مكافحة الإيذاء الجنسي للأطفال وغيره من الجرائم الخطيرة، وقامت بتنفيذ برنامج ثنائي مع حكومة السويد لتوفير خدمات إعادة التأهيل لضحايا تلك الجرائم وللجانحين من الأحداث.

٥٨ - ووصفت تقرير المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج الأعمال الإباحية (A/52/482) بأنه تقرير قيم، وقالت إن الفلبين أحاطت علما مع الاهتمام في سياق ذلك التقرير بالدور البالغ الأهمية الذي يمكن أن تؤديه وسائط الإعلام وأجهزة التعليم في هذا الصدد، وإنها تنبه أيضا إلى دور آخر لا غنى عنه، هو دور الآباء والأوصياء والأسرة في توفير التوجيه اللازم وتهيئة البيئة الملائمة لنماء الأطفال.

٥٩ - استأنف السيد بوزاكا (إيطاليا) رئاسته للجلسة.

٦٠ - **السيدة دوران** (فنزويلا): أعربت عن تقديرها للتقرير القيم المقدم من المقرر الخاص، وقالت إنه يلزم في هذا الصدد استخدام وسائط الإعلام وأجهزة التعليم بالنسب الصحيحة في منع جرائم الاعتداء على الأطفال وإعادة تأهيل ضحايا تلك الجرائم. واسترسلت قائلة إن حالة هؤلاء الأطفال تبعث على القلق لأن النظام القضائي لا يكون فعالا دائما في تخفيف المعاناة البدنية والنفسية لهؤلاء وفي معاقبة مرتكبي تلك الجرائم. ولهذا يجب على المجتمع الدولي أن يعمل جاهدا على تصنيف تلك الجرائم وتعزيز التعاون القضائي، آخذا في اعتباره توصيات المؤتمر العالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، المعقود في السويد في عام ١٩٩٦.

٦١ - وأعربت عن تأييد فنزويلا للأعمال التي يضطلع بها الفريق العامل للجنة حقوق الإنسان المعني بوضع بروتوكول اختياري للاتفاقية بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية، وأكدت على ضرورة تغطية جوانب الإيذاء الجنسي للأطفال التي لا تكون دائما مرتبطة بحافز الربح.

٦٢ - واستطردت قائلة إنه بالنظر إلى العواقب المدمرة التي تعود على الأطفال من جراء النزاعات المسلحة، فإن المجتمع الدولي يجب أن يعمل متوحدا على منع المنازعات وأن يدين إدانة قاطعة استخدام الأطفال كجنود وغير ذلك من الممارسات التي تضر بالأطفال. واسترسلت قائلة إن فنزويلا تهيب بالمجتمع الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف توفير الدعم اللازم للممثل الخاص للأمين العام بشأن الأطفال والنزاع المسلح.

٦٣ - ومضت قائلة إن فنزويلا ما برحت تحاول أن تقرن بسياسة التكيف على صعيد الاقتصاد الكلي التي تعين عليها أن تطبقها كي تذلل أزمتها الاقتصادية، برامج اجتماعية ترمي إلى مناهضة الآثار غير المستصوبة التي تعود على فئة الأطفال؛ وتغطي هذه البرامج مجالات التعليم والصحة والتغذية، وتشمل استثمارا قدره ٦٨٣ مليون

دولار، أي ما يمثل ١,٥٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتواصل فنزويلا أيضا تنفيذ عملية لتطبيق اللامركزية تحققت منها فوائد للأطفال.

٦٤ - واستطردت قائلة إنه تبعا للنموذج المتكامل الذي حددته اتفاقية حقوق الطفل، يوجد لدى فنزويلا برنامج للشبكات المحلية لحماية الأطفال والمراهقين، وضعه المعهد الوطني للطفل بالاشتراك مع الحكومات المحلية من أجل القيام، بالتعاون مع المجتمع، بمكافحة ممارسات التمييز وانتهاك الحقوق التي يتعرض لها الصبيان والبنات والمراهقون الموجودون في حالات تعرضهم للخطر، والأطفال المعرضون للاستغلال في العمل أو الاستغلال الجنسي، والأطفال العاملون، وأطفال الشوارع.

٦٥ - وأردفت قائلة إنه قد أجري بالإضافة إلى ذلك حوار وطني في فنزويلا، شاركت فيه السلطات الحكومية والمجتمع المدني، بهدف جعل الجوانب التالية من قانون حماية الطفل متمشية مع مبادئ الاتفاقية: الاعتراف بحقوق التعبير والدفاع عن النفس وتكوين الجمعيات، والحق في المحاكمة، للصبيان والبنات والمراهقين؛ ومفهوم اعتبار الصبيان والبنات والمراهقين رعايا للقانون بدلا من اعتبارهم أهدافا له؛ وإلغاء مفهوم "القاصر"، الذي يرى فيه انتقاص من قدر الشخص؛ وتطبيق القانون على فئة الأطفال والشباب بأسرها، لا على جزء منها فقط.

٦٦ - وأضافت قائلة إن فنزويلا قدمت في سياق أعمال لجنة حقوق الطفل تقريرها الدوري الأول في حزيران/يونيه ١٩٩٧، وفقا للمادة ٤٤ من الاتفاقية؛ وبالإضافة إلى ذلك، قبلت فنزويلا التعديل المتعلق بالفقرة ٢ من المادة ٤٣ من الاتفاقية، انطلاقا من اعتقادها بأن زيادة عدد أعضاء اللجنة من شأنه أن يساعد على تحسين فعالية عملها.

٦٧ - **السيدة محمد** (اليمن): قالت إنه على الرغم من أن التصديق على الاتفاقية وبروتوكوليها من جانب ١٩١ دولة ينبغي أن يبعث على الارتياح، وكذلك مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل المعقود في نيويورك والمؤتمر العالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية المعقود في ستوكهولم، فإنه مما يبعث الهم في النفس ما آلت إليه مشاكل الأطفال من تفاقم. فإلى جانب الفقر والأمية والمرض، لا يزال الأطفال يقاسون من جراء المنازعات المسلحة، والإصابات الناتجة عن الألغام، وأعمال التشريد، وممارسات البغاء، والاستغلال في العمل، والحياة في الشوارع. وتفيد تقديرات الأمم المتحدة أن هناك ٢٥٠ مليون طفل يتعرضون للاستغلال في البلدان النامية، عن طريق العمل القسري وأن ملايين من الأطفال يعيشون في فقر مدقع.

٦٨ - واسترسلت قائلة إنه في حين أن المجتمع يوفر للأطفال التكنولوجيا الحديثة والرعاية الطبية فيما قبل الولادة وبعدها والإمكانيات التعليمية، فإنه ينتهك أيضا حقوقهم الأساسية. وتعتقد اليمن أن معالجة هذه الحالة المفجعة تقتضي اتخاذ موقف موحد وحازم بشأن تنفيذ الاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن صياغة خطط وطنية وتنفيذ تلك الخطط يمكن أن يساعد على تهيئة بيئة اجتماعية واقتصادية وسياسية وصحية وتعليمية وأسرية مواتية للأطفال، في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية معا. وتتفق اليمن في هذا الصدد مع اليونيسيف (التي

ستنضم اليمن إلى مجلسها التنفيذي في عام ١٩٩٨) في أن التعليم يؤدي دورا أساسيا بوصفه استثمارا في المستقبل يتيح للأطفال التصدي للظواهر الاجتماعية المعاكسة.

٦٩ - وأردفت قائلة إن الأطفال في اليمن ينشـَّأون على التقاليد العربية، التي تلقنهم القِيم الأخلاقية وتعلمهم المحبة. وفي هذا الصدد، تعمل اليمن على تعزيز دور الأسرة بوصفها نواة الاستقرار والدفاع السيكلوجيين ضد الأخطار الخارجية. وقد أصبح للأطفال الحق في التعليم المجاني والرعاية الطبية الشاملة خلال فترة التسعينات، ويتوافر ذلك حاليا في أكثر من ٩٠ في المائة من البلد. وتنفـَّذ أيضا برامج للتطعيم ضد الأمراض بمساعدة من اليونيسيف. وهناك كذلك عديد من المراكز الصحية للأمهات والأطفال فضلا عما يوجد من جمعيات خيرية محلية كثيرة. وتعمل المراكز التعليمية والمؤسسات التقنية على مساعدة الشباب على أن يصبحوا أكثر اندماجا في الحياة العملية بجميع مناحيها.

٧٠ - واستطردت قائلة إن اليمن يرى أن المتطلبات الأساسية لتأمين حياة طيبة لأطفاله هي الاستقرار الاقتصادي والسياسي، والتخفيف من حدة الفقر، وزيادة دخل الأسرة، وإجراء تحسينات في التعليم. ومن ثم فإن هذه هي الأهداف التي يرمي اليمن إلى تحقيقها عن طريق خططه السياسية والإنمائية.

٧١ - **السيد شيرانوند** (تايلند): قال إنه في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧ أدلت تايلند ببيان في الدورة الثالثة والخمسين للجنة حقوق الإنسان احتجت فيه على عدم الدقة الذي اتسمت به الإحصاءات الواردة في تقرير المقررة الخاصة للجنة بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية (E/CN.4/1997/95). ففي الواقع أن التقرير، معتمدا على مصادر مشكوك في موثوقيتها، يذكر في الجدول ١ وفي الفقرة ٦٩ أن عدد المراهقات المشتغلات بالبغاء في ثلاث من مدن تايلند يتراوح بين ٠٠٠ ١٥٠ و ٠٠٠ ٢٤٠. وفيما يتعلق بالبلد ككل يزعم التقرير أيضا أن نسبة الفتيات المحتمل اشتغالهن بالبغاء تبلغ فتاة واحدة من كل خمس فتيات من اللاتي يتراوح عمرهن بين ١١ سنة و ١٧ سنة. وقال إنه يرى أن هذه الأرقام محض هراء.

٧٢ - واستطرد قائلا إنه بناء على المراسلات الرسمية التي تداوم عليها اللجنة الثالثة بشأن هذا الموضوع مع المقررة الخاصة، قدمت المقررة معلومات أكثر تفصيلا وموثوقية في تقريرها المؤقت المقدم إلى اللجنة (A/52/482). ويرد في الفقرة ٢٥ من ذلك التقرير أن عدد البغايا في البلد يتراوح من ٠٠٠ ١٥٠ إلى ٠٠٠ ٢٠٠، وأن نسبة الطفلات بينهن لا تتعدى ٢٠ في المائة. غير أن التصويب الصادر للتقرير (E/CN.4/1997/95/Corr.1) غير مرضٍ هو الآخر، حيث أنه اقتصر على حذف الجملة الأخيرة من الفقرة ٦٩. وحيث أنه لم يـُشر إلى السبب في ذلك الحذف، فإن من اللازم إصدار مذكرة إيضاحية لتمكين أعضاء المنظمة الآخرين والجمهور بوجه عام من تصحيح أي انطباعات خاطئة يمكن أن تكون قد نجمت عن التقرير المؤقت للمقررة الخاصة. وتلاحظ تايلند أن تقرير الأمين العام المتعلق بالاتجار بالنساء والفتيات (A/52/355) لا يتضمن أي إشارة إلى التصويب، وهي تطلب من ثم ذكر ذلك التصويب في جميع الإشارات التي قد ترد إلى التقرير في وثائق الأمم المتحدة مستقبلا.

٧٣ - وأردف قائلا إن حكومة تايلند تتعاون مع منظمات غير حكومية شتى لقمع ممارستي الاتجار والاستغلال لأغراض البغاء، اللتين تمثلان أخطر مشكلتين اجتماعيتين في البلد. وخلال العام المنصرم، سنـَّت الحكومة

تشريعات مؤداها زيادة العقوبات المقررة على جريمة الإيذاء الجنسي للقـُصر ومعاقبة الآباء والأمهات الذين يبيعون أطفالهم في سوق البغاء. وقامت الحكومة أيضا بزيادة عدد سنوات الدراسة الإلزامية من ست إلى تسع سنوات وشرعت في توفير التدريب المهني للنساء والشباب في المناطق الكاسدة اقتصاديا بهدف تزويدهم بمصادر بديلة للدخل. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت الحكومة حملة توعية عامة تستهدف تغيير الموقف السائد في المجتمع تجاه البغاء وتقليص الدعم لهذا النشاط. وكجزء من تلك البرامج، تم توزيع نشرات تستهدف كبح السياحة الجنسية. وأعلن في ختام كلامه أن حكومة تايلند ستبذل كل ما في طاقتها لإنهاء الاستغلال الجنسي للأطفال، الذي يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان وجريمة من الجرائم الجنائية.

٧٤ - **السيد سرقيوه** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن الأطفال هم أضعف فئة من فئات المجتمع، ومن ثم ينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده من أجل كفالة تعزيز حقوقهم وحمايتها ورفع مستوى معيشتهم. وتحقيق هذا الهدف يقتضي أولا الذود عن قـِيم المجتمع الروحية والدينية وعن الوحدة الاجتماعية التي تمثلها الأسرة، وذلك بتوفير التوجيه للوالدين بشأن تنشئة أطفالهم وتعليمهم.

٧٥ - واستطرد قائلا إنه على الرغم من أن بلدانا عديدة قد صدقت على اتفاقية حقوق الطفل، فإن الحالة التي يعيشها كثير من الأطفال لا تزال حالة خطيرة. ففي كثير من البلدان، وخصوصا في البلدان النامية، يعاني الأطفال من العواقب البالغة الضرر الناجمة عن عمل الأطفال، لأن هذه الممارسة تحرمهم من الالتحاق بالتعليم وتؤدي في حالة مهن معينة إلى تعريضهم للخطر. وفي أفريقيا، يتعرض الأطفال للعنف والتشريد والإعاقة بفعل الحروب والكوارث الطبيعية. وفي جنوب لبنان، وكذلك في الأرض الفلسطينية المحتلة، يتعرض الأطفال للاحتجاز بل وللتعذيب.

٧٦ - وأردف قائلا إن تقرير المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية (A/52/482) يتناول هذه المشكلة ويناشد المجتمع الدولي أن يحمي ضحاياها. كما أن الدراسة التي أعدتها السيدة ماشيل عن تأثير النزاع المسلح على الأطفال تكشف عن المعاناة الرهيبة التي يقاسيها الأطفال في أوقات الحروب، وخصوصا بسبب تجنيدهم تجنيدا قسريا في الجيوش.

٧٧ - وأضافت قائلا إن قوانين الجماهيرية العربية الليبية، التي تقوم على أساس من مبادئ الإسلام، تضمن للأطفال الحماية والرعاية والوقاية من الاستغلال في العمل، فضلا عن التعليم المجاني والخدمات الاجتماعية. بيد أن الجزاءات المفروضة من مجلس الأمن توجـِد صعوبات هائلة أمام تعزيز حقوق الطفل وحمايتها، حيث أنها تمنع دخول الأدوية والأغذية إلى البلد. وعلاوة على ذلك، يؤدي التأخير في منح التصاريح المتعلقة بإرسال المرضى إلى الخارج إلى تفاقم حالة كثير من الأطفال. ومن ثم فإن الحكومة تحث المجتمع الدولي على تخفيف تلك الجزاءات.

٧٨ - **السيدة أغادجانيان** (أرمينيا): تكلمت ممارسة لحق الرد، فأعلنت رفضها للاتهامات التي وجهها وفد أذربيجان بشأن تعرض مناطق من إقليمها للعدوان والاحتلال من جانب أرمينيا. وأردفت قائلة إنه في حين أنها ترى أن مسألة نغورني كاراباخ لا ينبغي أن تناقـَش في اللجنة الثالثة لأن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تنظر

فيها حاليا، فإنها تجد نفسها مضطرة إلى إيضاح عدد من القضايا. فاللاجئون الذين جاءوا إلى أرمينيا خلال الحرب التي دارت في نغورني كاراباخ، والأشخاص الذين اضطروا الى النزوح داخل البلد هربا من القصف الآتي من أذربيجان، تبلغ نسبتهم ١٢ في المائة من سكان أرمينيا حاليا. وتُقدر مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين أنه يوجد في أرمينيا حاليا ٠٠٠ ٥٠ لاجئ تحت سن ١٥ سنة، ممن طُردوا بوحشية من ديارهم في أذربيجان. وكثير من هؤلاء الأطفال بحاجة إلى الأغذية والرعاية الطبية. غير أن أرمينيا ظلت طوال السنوات الخمس الماضية تحت حصار شديد تفرضه عليها أذربيجان.

٧٩ - **السيد أميربيكوف** (أذربيجان): تكلم ممارسة لحق الرد، فقال إن البيان الذي أدلى به وفده يعكس موقف حكومته بشأن تأثير النزاع المسلح على الأطفال. وليس بوسع أذربيجان أن تتجاهل العدد الضخم البالغ ٠٠٠ ٤٠٠ من المشردين واللاجئين الأطفال، الذين لا يستطيعون العودة إلى ديارهم ولا أن يتمتعوا بطفولة طبيعية من جراء الطموحات الإقليمية لأرمينيا. وأضاف قائلا إن وفده يرى أن الأعمال الوحشية التي ارتكبتها جماعات أرمينية ضد أطفال أذربيجان تمثل موضوعا مناسبا للمناقشة في اللجنة الثالثة. أما من الناحية السياسية، فإن عدوان أرمينيا والحركة الانفصالية التي تغذيها في نغورني كاراباخ، التي هي منطقة في أذربيجان، يشكّل جزءا من استراتيجية ترمي إلى ضم تلك المنطقة إلى إقليم أرمينيا.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.